مجلة العلوم الإنسانية ـــــعدد 50 ديسمبر 2018،المجلدأ ،ص. ص 209-221 ـــــــ

واقع التنمية المستدامة في الجزائر –الاستراتيجية والجهود-

لخضاري صالح

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر3

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال عرض أهم الاستراتيجيات والجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في سبيل بلوغ التكامل بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء، والذي أصبح ضرورة حتمية لا مناص منها لكل الدول والمجتمعات. وبغية تحقيق الأهداف المنشودة من الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي. لتخلص الدراسة إلى جملة نتائج أبرزها: تبني الحكومة الجزائرية في إطار الانفتاح على العالم مجموعة من الخطط والبرامج التي تسعى إلى تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة كبرنامج التعديل الهيكلي، وإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وكذا الاستثمار في الطاقات المتجددة، إضافة إلى إقرار الرسوم البيئية. ولينتج مما سبق جملة توصيات أبرزها: إدخال البعد البيئي في كل الخطط والبرامج التنموية، والتقليل من أنماط الاستهلاك المفرط والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعي، إضافة إلى تطوير كل القطاعات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ الاستراتيجيات؛ الجهود؛ الجزائر.

Résumé:

Cette étude vise à identifier la réalité du développement durable en Algérie, en présentant les stratégies et les efforts les plus importants du gouvernement algérien pour réaliser l'intégration entre le développement économique, social et environnemental, qui est devenu une nécessité incontournable pour tous les pays et toutes les sociétés. Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous nous sommes appuyés sur l'approche analytique descriptive. L'étude a pu ressortir un certain nombre de résultats, notamment : l'adoption du gouvernement algérien dans le cadre de l'ouverture au monde, un ensemble de plans et des programmes visant à atteindre les indicateurs de développement durable comme celui d'ajustement structurel et la mise en place du conseil suprême pour l'environnement et le développement durable, ainsi que les investissements dans les énergies renouvelables, en plus de l'adoption des droits environnementaux. Un certain nombre de recommandations ont été proposées, notamment : l'introduction de la dimension environnementale dans tous les plans et les programmes du développement, et de réduire les modes de consommation excessive et l'exploitation irrationnelle des ressources naturelles, aussi bien que le développement de tous les secteurs en dehors du secteur des hydrocarbures.

Mots clés : développement durable; stratégies; efforts; Algérie.

مقدّمة:

يشهد العالم بأسره مشاكل بيئية كارثية تزداد يوما بعد آخر بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة واللامسوؤلية التي يتمتع بها جل أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الفاعلة. الأمر الذي سبب دعرا وهلعا عظيما وسط المجتمع الدولي بضرورة الاستعجال للبحث عن الطرق المناسبة لتخطي هذه المشاكل التي تهدد الحياة البشرية، الحيوانية، والنباتية.

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة،الجزائر2018

هذا وتعيش الجزائر كغيرها من الدول النامية والسائرة في طريق النمو داخل محيط يعب بالمشاكل التي لا بد من إيجاد حل، وفي ظل تبنيها لسياسة الانفتاح على العالم من خلال ما يشهده الاقتصاد الجزائري من تحولات هامة، إضافة إلى الضغوط الدولية وتغير بيئة الأعمال، فإن كل هذا يستدعي منها ضرورة الانضمام إلى ركب المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وهو الأمر الذي لن يتحقق من دون تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، حيث تعتبر الجزائر كغيرها من الدول المطالبة بتنفيذ برنامج مؤتمر قمة الأرض من خلال وضع سياسات و خططا و برامج في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول المطالبة بتنفيذ برنامج مؤتمر قمة الأرض، من خلال وضع سياسات وخططا وبرامج في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال كل ما سبق يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي:

ما واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟

حيث يمكن تجزئة هذا السؤال الجوهري إلى جملة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟
- فيما تتمثل استراتيجية الجزائر فيما يتعلق بالتنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية الدراسة من أهمية موضوع التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والدولي والذي أضحى موضوع الساعة ورهان البشرية قاطبة، حيث أضحت هذه التنمية الهدف المنشود لكل الحكومات والدول والشركات والمنظمات الدولية لما تحويه من منافع وميزات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية حالية ومستقبلية. كما أضحت المؤسسات والحكومات التي تأخذ في الحسبان مختلف جوانب التنمية المستدامة في نشاطاتها وعملياتها واستراتيجياتها هي الأنجع والأقوم. الأمر الذي يوجب على كل الحكومات بما فيها الجزائر السعي الدؤوب وراء بلوغ هذه التنمية ولو كان ذلك نسبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف المحورية التالية:

- التعرف على ماهية التنمية المستدامة؛
- معرفة الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال التنمية المستدامة؛
- التعرف على الاستراتيجيات الموضوعة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛
- معرفة موضع الحكومة الجزائرية في مسار تحقيق التنمية المستدامة.

محاور الدراسة:

بغية الإجابة على التساؤل الرئيسي السابق ارتأينا تقسيم البحث إلى قسمين رئيسيين كما يلي:

- **المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة.**
- **المحور الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.**

1-ماهية التنمية المستدامة

تصاعد الاهتمام والتركيز على مفهوم التنمية المستدامة منذ إنشاء اللجنة الدولية للتنمية التابعة للأمم المتحدة عام **1987**م والتي ترأستها السيدة **"بروندطلاند"** التي كانت تشغل سابقا منصب وزيرة للبيئة في النرويج، والذي قدمت فيه اللجنة تقريرها النهائي سنة **1987**م المعنون بـ **"من أجل مستقبل مشترك"** والذي شرح فيه مفهوم التنمية المستدامة (Reinhard Steurer, 2005, p 264).

1-1-تعريف التنمية المستدامة:

قدمت جملة من التعاريف إلى مفهوم التنمية المستدامة، نذكر أبرزها فيما يلي:

صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في تقرير **Brudtland** المعنون بـ " **Our Common Future**" والمعد من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة **1987**م كما يلي: " هي

التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم**"** (ريدة ديب وسليمان مهنا، 2009، ص 488).

كما عرف المبدأين الثالث والرابع اللذان خرج بهما مؤتمر ريودي جانيرو سنة **1992م** على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل" (خبابة عبد الله وبوقرة رابح، 2009، ص 323).

ويعرف بعض الكتاب التنمية المستدامة على أنها ضرورة استعمال الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى انتهائها أو تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال اللاحقة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والكتلة البيولوجية (بريبش السعيد ونعيمة يحياوي، 2011).

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها محصلة تفاعل لجل أطراف المجتمع الدولي من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان وتحقيق تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية طلباتها.

إضافة إلى أن عملية تنفيذ التنمية المستدامة تستوجب إلزاما دمج جميع الأنشطة في جملة من المجالات الجوهرية التالية: **(**Józef Dubińsk, 2013, p 1**)**

- اقتصاديا وتكنولوجيا من خلال الأنشطة التي تضمن النمو الاقتصادي؛
- بيئيا عن طريق ضمان حماية الموارد الطبيعية والبيئة؛
- اجتماعيا من خلال رعاية الموظف في مكان العمل والتنمية المجتمعية وكذا المسؤولية الاجتماعية.

1-2-أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى معالجة مختلف الاهتمامات المرتبطة بالأنظمة البيئية (النظم الطبيعية) والأنظمة البشرية (المجتمع والاقتصاد والثقافة) في آن واحد (Annina Takala, 2017, p 502**)**.

وهنا يضع الباحثون والمختصون في المجال العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي حددها الباحثون **David Griggs** ورفاقه في ستة نقاط رئيسية نذكرها في الآتي: **(**David Griggs et al, 2013, p 306**)**

- تحقيق حياة مزدهرة وسبل المعيشة المختلفة؛
- الأمن الغذائي المستدام؛
- الأمن المائي المستدام؛
- الطاقة النظيفة الشاملة؛
- النظم الإيكولوجية الصحية والإنتاجية؛
- الحوكمة من أجل مجتمعات مستدامة.

1-3-أبعاد التنمية المستدامة:

من الملاحظ انطلاقا من كل التعاريف والأهداف الموضوعة للتنمية المستدامة أنها مفهوم متعدد الأبعاد والمجالات، حيث أكد تقرير بروطلاند أنه لا بد من تحقيق التكامل بين كل من الجانب الاقتصادي والبيئي والاجتماعي بغية بلوغ الاستدامة في التنمية.

وفيما يلي نستعرض الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة: (ريحان الشريف وأوضايفية لمياء، 2011)

ـ الجانب الاقتصادي:

النظام الاقتصادي المستدام هو ذلك النظام الذي يستطيع إنتاج السلع والخدمات باستمرار ويحافظ على مستوى معين للتوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين قابل للإدارة، إضافة إلى منع حدوث اختلالات اجتماعية ناجمة عن السياسات الاقتصادية، وهنا نذكر أهم الأبعاد الاقتصادية في النقاط التالية: (رزيق كمال وآخرون، 2011)

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية؛
- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛
- مسؤولية البلدان المتقدمة الصناعية عن التلوث وعن معالجته؛
- المساواة في توزيع الموارد؛
- الحد من التفاوت في المداخيل؛
- تقليص الإنفاق العسكري.

ـ الجانب الاجتماعي:

يكون النظام الاجتماعي مستداما إذا حقق العدالة في التوزيع، وأوصل الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها وحقق المساواة في كل من النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية لكل فئات المجتمع في عملية صنع القرار. وهنا نذكر أهم الأبعاد الاجتماعية في النقاط التالية: (محمد بوديسة ونور الدين عسلي، 2011)

- الاستخدام الكامل للموارد البشرية؛
- الصحة والتعليم؛
- أهمية توزيع السكان؛
- تكافؤ فرص العمل؛
- توفير الخدمات الأساسية والإسكان والأمن والحماية من العنف. (Sudha, P et al, 2016, p 443)

ـ الجانب البيئي:

حتى يكون النظام البيئي مستداما ينبغي عليه المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد غير المتجددة، وهو الأمر الذي يشمل إنتاجية التربة والاتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية. (Jonathan M. Harris, 2000, p 6)

هذا ومن جهة أخرى يمكن التعبير عن الاستدامة البيئية على أنها قدرة البيئة على المحافظة على طرق الحياة البشرية والقدرة على توفير المدخلات اللازمة للاقتصاد لتمكينها من الحفاظ على الرفاهية الاقتصادية، إضافة إلى القدرة على استيعاب النفايات الناتجة عن الاقتصاد. (Liu, Z et al, 2018, p 417)

كما أن النجاح في تحقيق الاهتمامات البيئية قد يوفر فرصًا جديدة للمؤسسات لخلق قيمة لبرامج الأعمال الرئيسية بالإضافة إلى خلق فرص تنافسية كبيرة في بيئة الأعمال السريعة التغير. (Yuanzhu, Z et al, 2018, p 240)

وهنا نذكر أبرز الأبعاد البيئية كما يلي: (مطانيوس مخول وعدنان غانم، 2009، ص 45)

- حماية الموارد والثروات الطبيعية؛
- الحفاظ على المياه؛
- حماية الأراضي الزراعية من التصحر؛
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري، والوقوف دون تدهور طبقة الأوزون.

2-واقع التنمية المستدامة في الجزائر

2-1-تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

عمدت الحكومة الجزائرية إلى العديد من التدخلات والإجراءات التي مست جملة من الميادين في مجال التنمية المستدامة، إلا أن غالبية المختصين يعتبرونها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وفيما يأتي سنحاول عرض أهم ميادين التدخل: (خبابة عبد الله وبوقرة رابح، 2009، ص ص 376-380)

✓ **في مجال التلوث المائي:**

في إطار الأشغال المتعلقة بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الشروب و كذا شبكات التطهير تعمد الحكومة الجزائرية إلى إعادة تأهيل **10** مدن يفوق عدد سكانها **2** مليون نسمة وكذا إعادة تأهيل **24** محطة للتصفية، دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير و إدارة الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية لصالح القطاع الخاص و إعادة النظام التعريفي للماء، و إنشاء ضرائب خاصة بنوعية الماء و الاقتصاد فيه، وهنا يقدر البرنامج الذي شرعت وزارة الموارد المائية في تنفيذه فيما يخص تجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بقيمة **170** مليون دينار، أنجزت منه **50%**.

✓ **في مجال التلوث الجوي:**

تعد وسائل النقل والصناعات البتروكيميائية وعملية ترميد النفايات أهم المصادر للتلوث في الجزائر، وفي هذا الصدد اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات والتي من أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات، وكذا التحول إلى مصدر جديدة للطاقة الكهربائية أو ما يسمى بالطاقات المتجددة. حيث شرع في تعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص، حيث يسجل خلال سنة **2009م** حوالي **40000** سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، إضافة إلى إنجاز ما يقارب **160** محطة منتشرة عبر كافة الوطن وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بولاية سكيكدة.

هذا وفي إطار احترام الحكومة الجزائرية كغيرها من الدول للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة مثل معاهدة الأمم المتحدة المرتبطة بالتغيرات المناخية و كذا اتفاقية **Montréal** المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون خصصت مصانع الإسمنت استثمارات جديدة لتحديث أو لإنشاء تجهيزات مضادة للتلوث، حيث استثمرت شركة سوناطراك قيمة **272** مليون دولار أمريكي للتقليل من انبعاثات الغازات المحروقة و تلوثها، كما تعمد الجزائر على تنفيذ برنامج واسع غرضه حماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون، و إنجاز حوالي **30** مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون، إضافة إلى تشجيع الاقتصاد في الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة.

✓ **في مجال النفايات الحضرية والصناعية:**

لاتزال عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مضرة بالبيئة وعلى وجه الخصوص عملية تفريغها في مزابل فوضوية بالرغم من المحاولات الشديدة لإقامة مزابل مراقبة. إلا أنه سيشرع في الأجل القريب في تنفيذ البرنامج المتعلق بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته **26** مليون دولار أمريكي منح من طرف البنك الإسلامي للجزائر. هذا وتعتبر وضعية النفايات الصناعية من أبرز المشاكل الباعثة للقلق إذا ارتبط الأمر بالبيئة، وذلك على الرغم من أن حوالي **50%** من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن. لذلك جهزت مؤخرا **15** وحدة صناعية بمحطات تصفية غير أن تشغيلها يبقى اتفاقيا، ومن جهة أخرى تعكف شركة سوناطراك على دراسات حول المعالجة الكيماوية لأوحال البترول عوض طمرها، وهذا تحقيقا للمواد **3- 10** من القانون رقم **03- 10** المؤرخ في **19** جمادى الأول عام **1424م** الموافق لـ **19** يوليو **2003م**، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

✓ **في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:**

تعتبر عملية إقامة المشاريع والبرامج التنموية الثقيلة على الشريط الساحلي السبب وراء ازدياد تدهور الوضع البيئي البحري، ولهذا الغرض فإن الدولة سعت عام **1992م** لشراء المعدات اللازمة لمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات المخابر، وهذا بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث المترتب عن المحروقات، إضافة إلى إعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الإطارات المتخصصة، وعلى غرار العديد من بلدان الحوض المتوسطي بادرت الحكومة الجزائرية بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية والذي انتهت دراسته الأولية المتعلقة بالمساحة الحضاراتية للجزائر العاصمة، وفي حال بلوغ هذا المشروع

نتائج حسنة فإنه يوسع إلى المناطق الساحلية الأخرى، حيث قدرت تكلفة إزالة أوحال الموانئ الرئيسية مبلغ **3,6** مليون دينار.

✓ **في مجال الغابات وحماية السهوب:**

تهدف الاستراتيجية المنتهجة في الوقت الرهن إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة، واحترام البيئة من أخرى، حيث تعمل الحكومة من خلال الوزارة الوصية على إعادة تهيئة **03** ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف. ولكن العمل الجبار الذي ينبغي الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي والذي تم خلالها رش **1400** هكتار من الأراضي الموبوءة، وهذا في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية بوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة (**الفاو**)، والتي أكدت بأن المضاد الحيوي المتكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية يعد أفضل من المبيدات التقليدية كونه غير سام للبشر وليس له انعكاسات جانبية على البيئة. وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ **25** مليار دينار.

✓ **في مجال حماية التراث الثقافي:**

إذا خص الأمر التراث الثقافي الأثري كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة فعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني جملة من العقبات التي تحول دون بقاءه كالسلب المنتظم للمنحوتات القديمة وبيعها في الخارج، وكذا سلوكيات التخريب عليها ونهب الصخور المنحوتة لاستخدامها كمواد للبناء بشرشال وجميلة. ولهذه الأسباب عملت الحكومة على فتح العديد من الورشات الناشطة في ترميم التراث التاريخي و إعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية، حيث تخص العملية **18** ولاية منها الجزائر العاصمة، الأغواط، قسنطينة، غرداية، وهران.....إلخ. وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي بقيمة **1,114,000** دج.

✓ **في مجال التربية والتحسيس البيئي:**

إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام تكوين وعي بيئي مستدام والتي ترتبط بشكل أساسي النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي، حيث يتم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

2-2-استراتيجية الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

عمدت الحكومة الجزائرية إلى استراتيجية للتنمية المستدامة للعشرية من **2001-2011م**، تتمحور حول بلوغ ما يلي: (مسيخ أيوب، 2014، ص 23)

✓ **إدماج مبدأ الاستدامة البيئية في مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

وفي هذا الصدد يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المخطط لها، والتي يكون فيها استخدام الموارد الطبيعية يتماشى مع احتياجات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

✓ **العمل على النمو المستدام، وتقليص ظاهرة الفقر إلى أدنى المستويات:**

من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة الذي يدور حول عقلنة الإعمار والتطور البشري كلبنة أساسية في التنمية المستدامة، والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالمساهمة في بناء مجتمع متضامن الإضافة إلى التقليل من ظاهرة الفقر.

✓ **حماية الصحة العامة للسكان:**

وذلك من خلال التحسيس البيئي لمواطن لاحترام القواعد البيئية ومن ثم تغيير السلوكيات بصفة إرادية اتجاه البيئة، سواء بواسطة المعلمين أو المربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية.....

وأخيرا وليس آخرا ترتكز التنمية المستدامة على أربعة ركائز محورية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها، وهي الركيزة البشرية، المؤسساتية، القانونية، والركيزة المالية.

2-3-جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة:

عمدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة على إنشاء آليات مؤسساتية وقانونية ومالية هدفها الرئيسي ضمان إدماج البيئة في عمليات اتخاذ القرار من أهمها كتابة الدولة للبيئة والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني .وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن **21**، والتي أعطت نتائج مقبولة نسبيا في العديد من المجالات التي نذكر منها محاربة الفقر والسيطرة على التحولات الديموغرافية، وكذا الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية إضافة إلى الإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن **21** (بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة، 2011).

وفيما يلي يمكن ذكر أهم المشاريع المنجزة من طرف الحكومة الجزائرية بخصوص التنمية المستدامة: (رئيس منتدى التمويل الإسلامي، 2014)

- **سن الرسوم البيئية في النظام الجبائي الجزائري:**

سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء، وذلك أن الجزائر من بين الدول النفطية ولا يخفي على أحد ما للصناعة النفطية (البتر وكيميائية) من آثار سلبية على البيئة، بالإضافة إلى كون معظم المصانع تتركز في الشريط الساحلي وهي تقذف سنويا بملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية.

وفيما يلي سنحاول تقديم أهم هذه الأدوات الجبائية:

- الرسم على النشاطات الملوثة للبيئة:

ابتداء من قانون المالية لسنة **1992** م أسس رسم سنوي على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، بمعدلين أساسيين، بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين يقدر الرسم بـ **30.000** دج إذا كان لهذه المؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء الترخيص، و**3.000** دج إذا كان للمؤسسات نشاط واحد على الأقل خاضع لإجراء التصريح. أما بالنسبة للمؤسسات التي تشغل أكثر من شخصين فينخفض المعدل الأساسي إلى **6.000** دج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للترخيص وإلى**750**دج للمؤسسات الخاضعة للتصريح.

وفي قانون المالية لسنة **2000** م تم تعديل المادة المتعلقة بتأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة، وقد تمثل التعديل في إحداث تغييرين، الأول يتعلق برفع المبلغ السنوي للرسم والثاني يتعلق بفرض مبلغ رسم (معدل) لكل صنف من أصناف المؤسسة الخاضعة للترخيص.

- إتاوة المحافظة على جودة المياه:

جاء قانون المالية لسنة **1996** م ليؤسس إتاوة على جودة المياه والتي تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وهي تحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها (بلدية، ولائية وجهوية) أو لدى دواوين المساحات المسقية (ولائية وجهوية) وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة أو الخاصة التي تملك وتستغل آبارا أو تنقيبات، وتوجه هذه الأتاوى لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها. وتطبق المعدلات الآتية:

- **4%** من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات شمال البلاد، بالنسبة للإتاوة الخاصة، ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية؛
- **2%** من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة بالنسبة لولايات الجنوب الآتية: الأغواط، غرداية، الوادي، تندوف، بشار، إيليزي، تمنراست، أدرار، بسكرة، وورقلة بالنسبة

للإتاوة الخاصة، ونفس المعدل هذه المرة من السعر الأساسي مضروب في كميات المياه المقتطعة بالنسبة للإتاوة العادية؛

ومن أجل أخذ الشروط الخاصة بكل منطقة بعين الاعتبار (حجم المدن، كثافة المياه المصرفة، نوعية مياه مجاري الصرف، المناطق الخاصة الواجب حمايتها من آثار التلوث، هشاشة وسط استقبال المياه، الاستعمال السفلي للمياه) يمكن تطبيق معاملات زيادة على النسب المذكورة أعلاه، تراوح ما بين **1** و**1.5** كحد أقصى. (جمعي عماري، 2004، ص 23).

- رسوم أخرى:

وهنا يتعلق الأمر برسم التطهير والرسم على البنزين غير الخالي من الرصاص، حيث حدد مبلغ رسم التطهير كما يلي:

375دج على كل منزل واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن **50.000** نسمة، و**500** دج على كل منزل واقع في بلدية يبلغ عدد سكانها **50.000** نسمة أو أكثر .و **1000**دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية يقل عدد سكانها عن **50.000 نسمة** .و**1250** دج على كل محل تجاري أو غير تجاري، واقع في بلدية عدد سكانها **50.000** نسمة أو أكثر. بالنسبة للمحلات التي تحدث كمية فضلات أكبر من الأصناف المذكورة أعلاه وهي عادة المصانع أو المحلات التجارية أو الحرفية الكبرى، فيقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحديد مبلغ الرسم المحصور في المجال **2500** دج – **5000** دج، وذلك مهما كان عدد سكان البلدية.

أما فيما يخص خطر الرصاص على الصحة العامة تسعى السلطات العمومية مؤخرا إلى تعميم استعمال البنزين الخالي من الرصاص على اعتبار أنه غير ملوث بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى، بالإضافة إلى محاولة تخفيض سعره كسياسة تحفيزية.

وفي المقابل أنشأ قانون المالية لسنة **2000** م الرسم على الوقود المحتوي على الرصاص سواء كان بنزين عادي أو ممتاز -بحيث يفرض بـ 1 دج لكل لتر، وهو يحصل لحسابي التخصيص الخاصين بالصندوقين: الصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة والصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث وذلك مناصفة (أي **50 %**) لكل صندوق.

كما تم تطوير الجباية البيئية، حيث سمح قانون المالية لسنة **2002 م** ببداية تطبيق مبدأ الملوث الدافع فإشراك المسؤولين عن الأضرار المتسبب فيها للبيئة في تحمل جانب من تكاليف التغطية التي تقتضيها عملية إعادة التأهيل وتعميم الموارد المالية الإضافية لصندوق البيئة وإزالة التلوث من خلال ترتيبات ايجابية عديدة يحتويها.

- **قانون تهيئة الإقليم الجزائري**:

صدر القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في **2001** والذي يهدف إلى بلوغ ما يلي: (محمد حمداني وكربالي بغداد، 2010، ص 20)

- ✓ إعداد استراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات والسكان ووسائل التنمية؛
- ✓ مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة؛
- ✓ حماية البيئة وتثمين الأنظمة البيئية؛
- ✓ وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة؛
- ✓ دمج البعد المغاربي والمتوسطي؛
- ✓ ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

أما بالنسبة للاستراتيجية الوطنية فهي تهدف إلى تكريس التنمية المستدامة من خلال ما يلي :

- ✓ بعث التنمية الاقتصادية بغية إنشاء الثروات وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، والتنوع البيئي؛
- ✓ تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات وعمليات التطهير لمختلف الشبكات.

وبغية بلوغ الأهداف المذكورة أعلاه عمدت الجزائر على وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة من خلال وضع تدابير قانونية ومؤسساتية وكذا طرق المتابعة والمراقبة. ولهذا الغرض بالذات صدرت جملة من القوانين كقانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات وقانون المحافظة وتثمين الساحل إضافة إلى قانون المحافظة على البيئة.

- **المصادقة على مشروعي قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية**:

حيث صادق المجلس الشعبي الوطني بتاريخ **2003/01/06** على مشروعي القانونين وقد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة و تسييره عقلانيا. وهنا تمركزت التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى و عدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل و يعتمد على تثمين الثروات الطبيعية و الثقافية و الحضارية المتاحة ،كما انصبت التعديلات حول ضرورة إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية و السياحية قصد رفع مستواها و قدراتها الإيوائية و الإستقبالية مع تنويع العرض السياحي و تطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية ، و في الأخير أجمعوا على الأهمية القصوى التي تكتسيها عملية ضبط استراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها و كذا الوسائل المسخرة لذلك و في مقدمتها مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

ومن جهة أخرى صادق المجلس أيضا على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية مع تسجيل **31** تعديل على نص المشروع، حيث تمس التعديلات من جانب آخر سبل تشجيع الاستثمار وتفعيل دور البنوك ووسائل الإعلام في الإشهار و التعريف بالمناطق السياحية داخل و خارج الوطن ، مع مراعاة التوازن الجهوي فيما يخص الاستثمارات السياحية مع السهر على عدم انحصارها في الشريط الساحلي فقط.

- **وضع استراتيجية بيئية وطنية للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة:**

تنتج الجزائر سنويا ما يقدر ب 200ألف طن من النفايات الخاصة الخطرة، الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية. هذه الأخيرة كانت تخزن ضمن وحدات إنتاجها أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية، وفي هذه الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية.

وفي هذا الصدد شرعت وزارة البيئة في وضع استراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة مفادها تسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا خاضعا للمقاييس البيئية العالمية، حيث أن هذه العملية المعلن عليها في كل ولايات الجزائر ستسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيميائية الخطرة ، والنفايات الخاصة، وقد انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة و بالفعل ، شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر، سكيكدة ، غرداية ، تلمسان ، مسيلة، وباتنة.

وقد صادق المجلس الشعبي الوطني في السنوات الأخيرة على مشروعي قانون مراقبة وتسيير النفايات وطرق التخلص منها، وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة سيسمح بتقدير كميتها وخصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها وتلك التي يتم التخلص منها، كما سيسمح بتحديد عدد مراكز المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد، ومن ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة واختيار أنظمة الجمع والتفريغ والفرز، مع الأخذ بالإمكانيات المالية والاقتصادية في الاعتبار.

خاتمة:

تمثل التنمية المستدامة تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتهم. حيث يكمن الهدف من هذه التنمية في تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الاهتمام بالتوزيع العادل لعوائد النمو، مع المحافظة على البيئة، وإعطاء المورد البشري دورا هاما في عملية التنمية على اعتبار أنه أداة وهدف هذه التنمية.

كما تعتبر التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد، الأمر الذي يتطلب تغييرات هيكلية وعميقة في الاقتصاد، حيث ترتكز محدداتها على القوى الرئيسية للموارد البشرية والطبيعية، بالإضافة إلى التكنولوجيا والتكوين الرأسمالي. هذا ويعتبر نموذج التنمية المستدامة أحدث وأبرز ما توصلت إليه النماذج التنموية، والتي غالبا ما تحرص على النمو الاقتصادي الذي يكون على حساب متغيرات أخرى كالبيئة مثلا، عكس هذا النموذج الذي يوفق بين العنصر الاجتماعي والاقتصادي وكذا البيئي، والتي تمثل أبعاد هذا النوع من التنمية.

إن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة و اقتصاديا من أخرى، و لقد سمحت الاصلاحات و الخطط المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية في ميدان التنمية المستدامة من تحقيق جزء ضئيل من أهدافها، غير أنها تعتبر غير كافية إذا ما قورنت مع الدول الرائدة في هذا المجال، لذا يجب مواجهة التحديات التي تحول دون تطبيق خططها على أكمل وجه و بالتالي بلوغها الأهداف المنشودة، و ذلك من خلال تحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، و تحسين الإطار المعيشي للأفراد، مع المحافظة على البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة.

ومما سبق نخلص إلى **النتائج** التالية:

- التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي توفق بين احتياجات ومتطلبات الحاضر والمستقبل؛
- السبب الأساسي لبروز مفهوم التنمية المستدامة هو الخوف الشديد على البيئة، من خلال الاستنزاف والاستعمال غير العقلاني للموارد المتاحة خاصة منها الطبيعية، والإحساس بشدة الخطورة التي ستلحق بالكرة الأرضية من كوارث طبيعية وبيئية؛
- تشتمل التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد أساسية متكاملة ومتداخلة فيما بينها، وهي الجانب الاجتماعي، الاقتصادي، والبيئي، فهي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل لفوائد هذا النمو، إضافة إلى حماية البيئة والاهتمام بالمورد البشري، وهو الأمر الذي ينفي صحة الفرضية الأولى نسبيا، فبالإضافة إلى الحفاظ على البيئة هناك أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية؛
- يشكل العنصر البشري أساس هذه التنمية، على اعتباره أداة وهدف هذه التنمية، فهو الكائن الوحيد القادر على إبقاء التوازن داخل بيئته؛
- لتحقيق التنمية المستدامة، يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار، مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية؛
- رغم الجهود العالمية المبذولة لتحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في جل مناطق العالم، إلا أنها تبقى محدودة، و ذلك لعدة أسباب أهمها: الزيادة المطردة في عدد سكان العالم و تزايد نسبة الفقر فيه، محدودية الموارد الطبيعية و سوء استغلالها، عدم الاستقرار السياسي في كثير من مناطق العالم، الظروف المناخية القاسية في بعض المناطق،.....إلخ؛
- تبنت الحكومة الجزائرية في إطار الانفتاح على العالم، وفي ظل اعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة كما جاء في قمة الأرض سنة **1992م**، مجموعة من الخطط والبرامج التي تسعى إلى تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة، أهمها: برنامج التعديل الهيكلي، وبرنامج الانعاش الاقتصادي، إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، الانطلاق في الاستثمار في الطاقات المتجددة، إقرار الرسوم البيئية، إعادة تأهيل محطات تصفية المياه، .....إلخ؛

- رغم المحاولات الجريئة المنتهجة في برامج الجزائر في ميدان التنمية المستدامة، إلا أنها تبقى غير كافية ومحدودة جدا، وذلك إذا ما قورنت مع الامكانات المتاحة، وكذا إذا ما قورنت بالدول المجاورة في هذا المجال ؛
- تحقيق مفهوم التنمية المستدامة في الجزائر تواجهه عدة تحديات والكثير من المعوقات أهمها: ضعف معدل النمو الاقتصادي المرتبط أساسا بعائدات المحروقات، وتفشي البطالة وتفاقم حدة الفقر، زيادة التلوث البيئي

- التوصيات:

في هذا السياق يمكن ذكر التوصيات التالية:

- إدخال البعد البيئي في الخطط والبرامج التنموية، وكذا في الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية؛
- الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في تسيير الاقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي، والتي ترتكز على مؤشرات النمو وتتغاضى عن الأضرار البيئية والاجتماعية؛
- الانطلاق في سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية؛
- التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعي، وتطوير أساليب الإنتاج الأنظف والصديقة للبيئة؛
- تكثيف سياسات الوعي البيئي؛
- محاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية عامة؛
- توسيع الاستثمار في ميدان الطاقات المتجددة، الذكية والصديقة للبيئة؛
- التقليل من حدة الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في المناطق الريفية من خلال برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية من خلال البرامج الاجتماعية والفرص الاقتصادية؛
- محاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته (في المجال البيئي خاصة) والواقع المطروح؛
- تطوير كل القطاعات خارج قطاع المحروقات، مثل القطاع الصناعي والفلاحي، والسياحي، لإسهامها فعليا في تحقيق نمو اقتصادي غير ريعي مرتبط بتقلبات أسعار النفط، مع ضرورة أخذ البيئة بعين الاعتبار والمحافظة عليها.

قائمة المراجع:

ـ المراجع باللغة العربية:

- بريبش السعيد ونعيمة يحياوي (2011)، **فعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 15-11/16.
- بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة (2011)، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 15-11/16.
- جمعي عماري (2004)، **مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر 27/26 أبريل.
- خبابة عبد الله وبوقرة رابح (2009)، **الوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- رئيس منتدى التمويل الإسلامي(2014)، **التنمية المستدامة في الجزائر**، انظر الموقع: http://islamfin.go-forum.net (2018/04/13).

- رزيق كمال وعمر محي الدين محمود ومراد جبارة (2011)، **واقع التنمية المستدامة على أثر السياسات المعاصرة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 15-11/16.
- ريحان الشريف وأوضايفية لمياء (2011)، **تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 15-11/16.
- ريدة ديب وسليمان مهنا (2009)، **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 1، سوريا.
- محمد بوديسة ونور الدين عسلي (2011)، **نحو بناء استراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، 15-11/16.
- محمد حمداني وكربالي بغداد (2010)، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر**، ملجة العلوم الإنسانية، العدد 45.
- مطانيوس مخول وعدنان غانم (2009)، **نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، سوريا، ص.ص 33 .52
- مسيخ أيوب (2014)، **التنمية المستدامة في الجزائر والتحديات المطروحة أمامها**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 31، البحرين، ص.ص 22. 25

ـــ المراجع باللغة الأجنبية:

- Reinhard Steurer, Markus E. Langer, Astrid Konrad, and André Martinuzzi (2005), **Corporations, Stakeholders and Sustainable Development I: A Theoretical Exploration of Business–Society Relations**, Journal of Business Ethics 61(3) , p.p 263-281.
- Józef Dubińsk (2013), **SUSTAINABLE DEVELOPMENT OF MINING MINERAL RESOURCES**, Journal of Sustainable Mining, Vol. 12, No. 1, p.p. 1-6
- Annina Takala (2017), **Understanding sustainable development in Finnish water supply and sanitation services**, International Journal of Sustainable Built Environment, Volume 6, Issue 2, p.p 501-512
- David Griggs, Mark Stafford-Smith, Owen Gaffney, Johan Rockström, Marcus C. Öhman, Priya Shyamsundar, Will Steffen, Gisbert Glaser, Norichika Kanie, and Ian Noble (2013), **Sustainable development goals for people and planet**, Nature journal, VOL 495, 21 MARCH, p.p 305–307.
- Sudha, P., Manjari, C., Misra, K. (2016),**Assessment of social sustainable development in urban India by a composite index** , International Journal of Sustainable Built Environment 5.
- Jonathan M. Harris (2000), **Basic Principles of Sustainable Development,** WORKING PAPER 00-04, GLOBAL DEVELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE, Tufts University, USA, June.
- Liu, Z., Michelle, A., Raymond P., Yong G., Yongzhi L. (2018), **Comparative study on the pathways of industrial parks towards**

sustainable development between China and Canada, Resources, Conservation and Recycling journal, 128.

- Yuanzhu, Z., Hua Tana, K., Guojun, J., Leanne, C., Anhony, C. (2018), **Green and lean sustainable development path in China: Guanxi, practices and performance,** Resources, Conservation and Recycling journal, 128.